المبادئ الأساسية
في
وضع المصطلح وتوليده

أ. د . محمود أحمد السيد

نحاول في هذا البحث الموجز أن نشير إلى أن سلامة اللغة العربية في تطورها، وأن نقف على المبادئ الأساسية في وضع المصطلح وتوليده، وأن نقدم بعض الاتجاهات في وضع المصطلحات وتوليدها، لنخلص أخيراً إلى ذكر عدد من سبل الارتقاء بوضع المصطلحات وتوليدها.

أولاً - سلامة لغتنا العربية في تطورها:

غني عن البيان أن الأفكار والمفاهيم والأحكام ليست خالدة أبداً كالمقدسات الدينية، ولكنها كالإنسان في تطوره، والأفكار تحملها الظروف الاجتماعية ثم تلدها أو تجهضها وتنميها أو تهملها، ثم ترعاها أو تشردها.

وإذا كان الولد سر أبيه فإن الأفكار سر ظروفها الاجتماعية سواء في تناغمها أو تناقضاتها، تفهم مدلولاتها وأبعادها على أساس العلاقات التي تربطها بأبعاد الزمان والمكان، وتقدر أهميتها بما تؤديه من وظائف في حياة الفرد والجماعة(١).

ومن المسلم به أن اللغة تتكون من عاطفة وفكر ومجتمع، وأن العاطفة

تنمو وترتقي لدى الفرد كما تنمو وترتقي لدى الجماعة، وأن فكر الإنسان في تطور دائم، فهو ينمو ويتوسع ويكتسب خبرات جديدة طوال حياته.

وليس ثمة مجتمع يبقى آسناً، وإنما ظلت المجتمعات في تطور دائم، فانتقلت من البداوة إلى الحضارة، ومن الهمجية إلى التمدن والرقي، ولقد تبعت اللغة هذا التطور لأنها ظاهرة اجتماعية لا بل كائن حي يخضع لقوانين الحياة وناموس الارتقاء والنمو، ولا بد من توالي الدثور والتوالد فيها أراد أصحابها ذلك أم لم يريدوا، فالشجرة تبدل أغصانها وأوراقها أو تموت وكذلك هي حال اللغة، فهي في تغير مستمر في أصواتها وتراكيبها وعناصرها النحوية وصيغها ومعانيها وإن اختلفت سرعة التطور من مرحلة إلى أخرى(٢).

واللغة طاقة إبداعية غير محدودة، وكل فعل كلامي، منطوقاً كان أو مكتوباً، يتضمن عنصراً ذاتياً على درجة من الإبداع يحرك سكونية اللغة، فهي في تطور مستمر ولا تعيش إلا بالنسغ الحي الذي يسري في عروقها من شعر شعرائها وفكر مفكريها، وإن بإمكان اللغة أن تتجدد وتحيا مادام الشعب الذي يتكلمها يتجدد ويحيا ويبدع، ومن غير إنسان متجدد تؤول اللغة إلى حالة الموت(٣).

ولغتنا العربية كانت في حركة دائبة، إذ إنها لا تعرف الركود في مسيرتها إلا في عصر الانحدار «فاستطاعت في الجاهلية أن تعبر عن تجارب أصحابها، وعندما ظهر الإسلام بمفاهيمه الجديدة استطاعت أن تتمثل هذه المفاهيم وأن تعبر عنها أيما تعبير. ففي الوقت الذي كان يغلب فيه على مفردات العربية في الجاهلية المضمون الحسي نرى أن المضامين المعنوية المجردة قد شقت طريقها إلى مفردات اللغة، فكلمة «مجد» معناها العزة والرفعة، والأصل فيها امتلاء بطن الدابة بالعلف، والفعل «قضى» معناه حكم والأصل

فيه القطع الحسي، وكلمة «الأسلوب» معناها الطريقة والوسيلة والفن من القول، والأصل السطر من النخيل، والفعل «عقل» معناه «فهم» والأصل عقل الناقة أي ربطها، إذ إن العقل يربط الأهواء ويمنعها من الانفلات»(٤).

ولقد ورث الإسلام بعد ظهوره ألفاظاً كانت شائعة في البيئة العربية بمدلولات معينة ترتبط بحياة العرب قبله متلبسة بضروب من الوثنية والعادات الاجتماعية غير السليمة فكان لابد من تغييرها بإحلال غيرها محلها على نحو ما أبدل تحية «السلام عليكم» بـ «عم صباحا وعم مساء»؛ وفي ذلك مغزى إنساني ونفسي واسع.

ومن منطلق التغيير النفسي نحو الأمثل والأفضل عمد الإسلام إلى ترك ألفاظ اجتماعية متداولة قبله إلى ألفاظ أخرى تلائم قيمه في المساواة المطلقة بين المؤمنين وإن تفاوتوا في الوضع الاجتماعي كأن يكون بعضهم حراً والآخر مملوكاً فسمّى القرآن المملوك «فتى» والمملوكة «فتاة» ولم يسمه «عبداً» أو يسميها «أمة» وحث على الإحسان إليهما، ونهى ذوي الفحش ومن لاذمة له ولا مروءة عن إكراه الإماء على البغاء، فقال تعالى معرّضاً ببعض المنافقين ﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً﴾(٥).

وفي ضوء هذا المنطلق الإنساني صدرت السنة النبوية، فنهى الرسول ﷺ عن أن يقال عبدي وأمتي، وأمر أن يقال فتاي وفتاتي، فأنزل المماليك بذلك منزلة الأبناء ذكوراً وإناثاً، وهذا ما يسمى في ضوء علم اللغة الحديث بالتطور المتسامي(٦).

وفي العصر العباسي استطاعت اللغة العربية أن تطوع لها الثقافات القديمة محتفظة بأصولها وقواعدها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن اللغة العربية ليست باللغة التي كتب عليها الجمود، وإنما هي لغة أصيلة مرنة، عبّرت عن حاجات العصر الجديد واتجاهاته، فازدادت مفرداتها غنى بالوضع

تارة، وبالاشتقاق تارة أخرى، وبالنحت تارة ثالثة، وتنوعت أساليبها وفق مقتضيات العصر، فظهرت مصطلحات جديدة اقتضتها طبيعة العصر في ميادين المعرفة كلها من فلسفة وطب وعلوم ورياضيات .....إلخ.

وإذا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية تزدهر بازدهار الأمة وتضعف بضعفها فإن العربية بلغت أوج ازدهارها في العصر العباسي، ولقد أورد الجاحظ في «البيان والتبيين» طائفة من الألفاظ التي استخدمها المتكلمون في جدلهم العقدي حتى العصر الذي هو فيه مثل «الهوية والماهية» من: ما هو ؟ وما هي؟ والتلاشي من لاشيء[٧].

وإذا كانت اللغة قد أصيبت بالجمود في عصر الانحدار فليس مرد ذلك إلى اللغة نفسها، بل إلى المتكلمين بها، فقد كانوا جامدين فجمدت اللغة بجمودهم، وكانوا منزوين فانزوت اللغة معهم، وكانوا بعيدين عن الحياة فبعدت اللغة عن الحياة وإلى هذا أشار الدكتور طه حسين قائلاً: «إذا كان المتكلمون باللغة العربية تنقصهم الحياة فلا عيب على اللغة ألا تحيا، وإذا كانت تنقصهم المرونة فلا عيب فيها ألا تكون مرنة لأن العربية ليست شيئاً يعيش في السماء، أو يعيش في الجو، بل هي شيء يعيش في النفوس والقلوب، وتنطق به الألسن، شيء ملازم للأحياء يؤدي ما في نفوسهم»[٨].

وأطل العصر الحديث، فتبدأ المحاولات لفك الأغلال التي قيدت اللغة ودفعها إلى الاستجابة لمطالب النهضة العلمية والتقانية، إلا أن فريقاً من الباحثين مالوا إلى التمسك باللغة كما كانت عليه في أول أمرها قبل الإسلام وأيام الأمويين وصمموا على استخدام الأفصح، فإذا استخدم كاتب كلمة «فنّان» قالوا له: هذا خطأ ، والصواب «الربيز» لأن الفنان يعني حمار الوحش الذي يفتن في جريه، وإذا قال: صبية بسيطة، قالوا : هذا خطأ وصوابه صبية ساذجة لأن البسيطة تعني الأرض الواسعة، وهذا ما دعا هؤلاء إلى التقيد بما

ورد في المعاجم من صيغ ورفض مالم يرد فيها.

والواقع إن الحرص على سلامة اللغة ضرورة قومية، إلا أن هذا الحرص يجب ألا يدفعنا إلى التعصب والتزمت ضد كل تطور، لأن سنة التطور أقوى من السدود التي توضع في طريق اللغة، ولا يمكن بحال من الأحوال الحيلولة بين اللغة وتطورها.

وهناك من يبالغ ضد هذا التحيز ضد كل تطور فيقول: إن سمعي لم يتألم قط أكثر من تأله من لفظ أو إضافة جاءنا بها المشتغلون بعلم التربية فنسبوا إلى التربية «تربوي» وأشعرنا بعد ذلك بألفاظ وتراكيب لو حلفنا لأهل عصور العربية بالطلاق والعتاق أنها عربية ما صدقوا ولا آمنوا[٩].

إن هذا الموقف لايخدم اللغة في نظري لأن لغتنا من أخصب اللغات وأكثرها ملاءمة للتطور، والمحافظة على سلامة اللغة لا تنفي أن اللغة في تطور دائم، ولا سلامة للغة إلا في هذا التطور، فإذا كنا نريد للغتنا السلامة فلا تكون السلامة في الجمود، ولكن في الاحتفاظ بأصول اللغة وقواعدها ونظامها، ثم في تعبيرها عن حاجات العصر ومتطلباته، وأكمل اللغات وأرقاها ما واكب روح العصر واستوعب متطلباته.

ثانياً ـ المبادئ الأساسية في وضع المصطلح وتوليده:

كان شعور الرواد الأوائل الذين عاصروا بداية عصر النهضة مع الغرب أن لغتنا العربية من الاتساع والقدرة بحيث تستطيع التعبير عن معطيات الحياة والعلم الواردة من الخارج بلغة عربية سليمة.

ومن هؤلاء الرواد الأوائل رفاعة الطهطاوي الذي أسس مدرسة الألسن وأحمد فارس الشدياق الذي دعا في مجلته إلى العمل الجماعي لتعريب مصطلحات العلوم والفنون، وإبراهيم اليازجي الذي كتب في مجلة

«الضياء» مطالباً بتعريب المصطلحات العلمية(١٠).

وكان هؤلاء الرواد يمثلون الإرهاصات الأولى للمجامع اللغوية والعلمية في البلاد العربية، والتي أخذت على عاتقها خدمة اللغة العربية، والحفاظ على سلامتها والعمل على سيرورتها وانتشارها، ووضع المصطلحات بالعربية مقابل المصطلحات الأجنبية.

ونحاول فيما يأتي تعرف المبادئ التي اعتمدتها بعض المجامع اللغوية في وضع المصطلحات وتوليدها:

١ ـ **المجمع العلمي العربي بدمشق:** بد أعماله عام ١٩١٩ متوخياً خدمة اللغة في المجال الحكومي وذلك بإصلاح لغة الدواوين، ولغة التعليم والتدريس والكتب المدرسية، ومواجهة مقاصد الحضارة الواسعة ومطالب الحياة العصرية في القرن العشرين.

ونص بند من بنود إنشاء المجمع على أن يتم تعليم كل العلوم في الجامعات السورية باللغة العربية فقط، وأن يعمل المجمع على مد الجامعات بما يفيها من تيسيرات تعريبية، وانطلاقاً من الإيمان بالتعريب لم يستسلم الأساتذة للعجز الذي كان يهيمن على اللغة العربية بفعل التتريك الذي مس أركان الدولة كلها، ولم يتريثوا في عملية التعريب حتى تتوافر المصطلحات وإنما رأوا أن البداية هي التي تفسح المجال لتوليد المصطلحات، وأن الاستعمال هو الذي يعمل على توحيدها، وهكذا كانت مسيرة التعريب تدور في نطاق:

١ ـ الإيمان بالتدريس في الجامعات السورية باللغة العربية.

٢ ـ أساس كل عمل هو البداية.

٣ ـ اعتماد الترجمة من اللغات العلمية.

٤ ـ اعتماد التعريب التدريجي الشامل ضمن خطة شاملة للتعريب.

٥ ـ علاج كل خطأ بالتدريب والتوجيه والمعايشة وتحسين اللغات الأجنبية.

٦ ـ تعريب الطب يجيء في أولوية الأولويات.

وشمَّر رجالات المجمع عن سواعدهم بحثاً وتنقيباً في بطون المعاجم عن المفردات العربية القديمة بغية وضع المصطلحات مقابل المصطلحات الأجنبية، وها هو ذا الطبيب محمد جميل الخاني يقول: «إن كل معنى يجول في الذهن لابد أن يكون له لفظ في اللغة العربية ولو كان كامناً في أغوار معاجمها، وينبغي ألا يجتاز عقبة من عقبات المصطلحات دون تذليلها بترجمتها إلى العربية ولو تكبد في ذلك أعظم المشقات»(١١).

وذكر الأمير مصطفى الشهابي في معجمه «الألفاظ الزراعية» منهجه في وضع المصطلحات متمثلاً في تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي، وإذا كان اللفظ الأعجمي جديداً، وليس له مقابل في لغتنا ترجم بمعناه كلما كان ذلك قابلاً للترجمة أو اشتق له لفظ عربي مقابل بوسائل الاشتقاق والمجاز والنحت وإذا تعذر وضع لفظ عربي بالوسائل المذكورة عمد إلى التعريب مع مراعاة قواعده على قدر المستطاع(١٢).

ورسم الأستاذ الدكتور جميل صليبا الطريقة الصحيحة التي يجب على العلماء اتباعها في وضع المصطلحات العلمية متمثلة في القواعد الآتية(١٣):

القاعدة الأولى: هي البحث في الكتب العربية عن اصطلاح مستعمل للدلالة على المعنى المراد ترجمته، ويشترط في هذه القاعدة أن يكون اللفظ الذي استعمله القدماء مطابقاً للمعنى الجديد، فالقدماء أطلقوا لفظ الجوهر على المعنى الذي تدل عليه كلمة Substance وأطلقوا لفظ المقولات على

المعنى الذي تدل عليه كلمة Categories.

القاعدة الثانية: هي البحث عن لفظ قديم يقرب معناه من المعنى الحديث فيبدل معناه قليلاً ويطلق على المعنى الجديد، مثال ذلك ترجمة لفظ Intuition بالحدس، وقد أشار إلى هذا اللفظ الجرجاني وابن سينا من القدماء.

القاعدة الثالثة : هي البحث عن لفظ جديد لمعنى جديد مع مراعاة قواعد الاشتقاق العربي كأن يستعمل لفظ الشخصية للدلالة على Per-sonnalité، ولفظ الاهتمام للدلالة على Interet ولفظ التكيف للدلالة على Adaptation، فهذه كلها اصطلاحات حديثة لم يستعملها القدماء. ولكنه شبيه بما استعمل القدماء من استعمال كلمة قوة للدلالة على Puissanse وكلمة إمكان للدلالة على Possibilité.

وقالوا : إن الإمكان في الشيء هو جواز إظهار ما في قوته إلى الفعل وطبيعته بين الواجب والممتنع، فاشتقوا من الإمكان التمكين بمعنى إخراج الشيء من القوة إلى الفعل بالإرادة، وقد يجيء التمكين عندهم بمعنى آخر، وهو أن يكون تفعيلاً من المكان فنقول: مكنت الحجر في موضعه إذا وفيته حقه من بسط المكان وتسويته ليلزمه ولا يضطرب.

القاعدة الرابعة: هي اقتباس اللفظ الأجنبي بحروفه على أن يصاغ صياغة عربية، وهو ما نطلق عليه اسم التعريب كقولنا :هرمية في ترجمة Hormique أو قولنا: الديمقراطية في ترجمة Democratie.

ويؤيد الباحث الدكتور صليبا منهجيته في وضع المصطلحات بما ورد في كتاب «الهوامل والشوامل» لأبي حيان التوحيدي في تراثنا العربي إذ يقول «على أني رأيتك تستعفي أن تفهم حقيقة إلا أن تكون في لفظ عربي،

فإن عدمت لغة العرب رغبت عن العلم، لكنا ـ أيدك الله ـ لا نترك البحث عن المعاني في أي لغة كانت وبأي عبارة حصلت»(١٤).

وتلك هي نماذج من الأسس المعتمدة في وضع المصطلحات في رحاب المجمع العلمي العربي بدمشق.

٢ ـ **مجمع اللغة العربية في القاهرة:** نصت المادة الثانية من لائحته على أن للمجمع أن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية، وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية في نطاقها، فإذا لم يجد بعد البحث لها أسماء عربية وضع أسماء جديدة بطرائق البحث المعروفة من اشتقاق أو مجاز أو غير ذلك، فإذا لم يوفق في ذلك التجأ إلى التعريب للمحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر الطاقة(١٥).

وأجاز المجمع استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم، وعمل المجمع في ميدان المصطلحات وضعاً وتوليداً على:

١ ـ الحفاظ على التراث العربي وإيثار ترجمة المصطلح مع إجازة التعريب.

٢ ـ الوفاء بأغراض التعليم العالي ومتطلبات الترجمة والتأليف والثقافة العلمية العالمية.

٣ ـ مسايرة النهج العلمي العالي في أسلوب اختيار المصطلح والتقريب بينه في العربية وبين نظيره في اللغات العالمية الحية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلوم الأساسية وتطبيقاتها.

٤ ـ تعريف كل مصطلح تعريفاً علمياً معجمياً.

٥ ـ الإبقاء على المصطلح العربي القديم وتفضيله على الجديد إلا إذا

شاع الجديد.

٦ ـ قبول ما استعملـه المولدون مما جرى على الأقيسة من مجاز أو اشتقاق مع إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان في لغة العلوم.

٧ ـ إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية للضرورة(١٦).

وعمل المجمع في منهجيته أيضاً على:

١ ـ ترك القديم على قدمه ما دام صالحاً.

٢ ـ اعتماد الاشتقاق أو المجاز.

٣ ـ وضع مصطلحات سهلة وميسرة.

٤ ـ اعتبار استعمال الناس حجة.

٥ ـ إباحة المحظور في سبيل الضرورة العلمية وتنزيل الحجة منزلة الضرورة(١٧).

كما اعتمد المجمع بعض الأسس الأخرى في أثناء الممارسة العملية تمثلت في:

١ ـ الأخذ بمبدأ القياس في اللغة، ويجوز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية.

٢ ـ ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة دُوَلي، جماهيري.

٣ ـ يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه: إشعاعات، تمديدات.

٤ ـ يجوز إدخال «ال» على حرف النفي المتصل بالاسم: اللاهوائي، اللاسلكي.

٥ ـ يجوز الاشتقاق من الجامد للضرورة في لغة العلم: مُهَدْرَج، مُكَبْرَت.

٣ - **المجمع العلمي العراقي:** كانت المنهجية التي اتبعها المجمع العلمي العراقي لا تختلف عن منهجية كل من مجمعي دمشق والقاهرة، ويقول الدكتور جواد علي في هذا الصدد: «وطريقة المجمع في دراسة المصطلحات وإقرارها ووضعها هي أن يدرس المجمع المصطلح المعروض عليه في لغة الاختصاص كأن يستعرض حده وتعريفه عند المختصين أو في الكتب الخاصة، ويتعرف أصله ونشأته ثم يسمع آراء المختصين فيما اختاروه من كلمات عربية مناسبة، ثم يستعرض ما ورد في الكتب العربية قديماً وحديثاً لغوية كانت أو اختصاصية من كلمات موافقة له مما قد يفي بالمراد، فإذا وقف على كلمة صالحة موافقة له مؤدية للمعنى الاصطلاحي ورأى فيها الرشاقة والسلامة عقد رأيه وبت في الأمر»(١٨).

وعمل المجمع من خلال لجانه المختصة على اتباع ما يأتي:

١ - تفضيل اللفظ العربي على المولد، والمولد على الحديث إلا إذا اشتهر، واستعمال اللفظ العربي الأصيل إذا كان المصطلح الأجنبي مأخوذاً عنه مثل لفظ الكحول Alcohol.

٢ - تجنب تعريب المصطلح الأجنبي إلا في الأحوال الآتية:

- إذا أصبح مدلوله شائعاً بدرجة كبيرة يصعب معها تغييره.
- إذا كان مشتقاً من أسماء الأعلام.
- في حال الأسماء العلمية لبعض العناصر والمركبات الكيماوية.
- إذا كان من أسماء المقاييس أو الوحدات الأجنبية.
- إذا كان مستعملاً في كتب التراث مثل اسطرلاب.

٣ - وإن لم يتيسر مصطلح عربي ففي الاشتقاق والتوليد والقياس والمجاز متسع كبير.

٤ ـ مجمع اللغة الأردني: انطلق مجمع اللغة الأردني في عملية وضع المصطلح وتوليده من رؤيته أن المصطلح الأصيل المستمد من التراث أو ذلك المسكوك بالوسائل المتاحة للغة من قياس أو اشتقاق أو مجاز يجب أن يكون الهدف الأسمى لوضع المصطلح العربي. ومن هنا كان حرص المجمع على دقة المقابل العربي بالترجمة، ويفضل أن يكون المصطلح الوليد عربياً تراثياً كلما كان ذلك ممكناً، أو تحديد المصطلح الأجنبي إذا كان من الشيوع والذيوع بحيث أصبح علماً.

إلا أن المجمع في الوقت نفسه يرى أننا نكون أقدر على النهوض بتعريب العلوم واللحاق بالجديد فيها إذا جعلنا الأولوية للتعريب لا للترجمة(١٩).

٥ ـ مكتب تنسيق التعريب: عمل مكتب تنسيق التعريب بالرباط وهو أحد المكاتب التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على وضع خطة لوضع المصطلحات وتنسيقها مستأنساً بقرارات المجامع اللغوية، ومما جاء في هذه الخطة:

أ ـ استعمال لفظة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبي، ولا تستعمل المرادفات إلا فيما ندر وعند الضرورة، وبذلك يتحقق توحيد المصطلحات.

ب ـ وضع مصطلح عربي مقابل كل دلالة إذا كان للمصطلح الأجنبي أكثر من دلالة واحدة.

جـ ـ دراسة المصطلح الأجنبي دراسة وافية وتعرف مدلوله العلمي ومفهومه الدقيق ومعناه الاصطلاحي الخاص المستعمل في حقل الاختصاص قبل الإقدام على وضع مقابله العربي.

د ـ عدم الاقتصار على اعتماد لغة أجنبية واحدة مصدراً وحيداً

للمصطلحات الأجنبية.

هـ استعمال الألفاظ العربية المتداولة التي سبق أن استخدمها العلماء العرب الأقدمون وألا يجتهد في وضع لفظ جديد مناسب مع الأخذ بالحسبان المصطلحات التي وضعتها المجامع واللجان المتخصصة.

و ـ الاكتفاء بوجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

ز ـ الابتعاد عن الكلمات المثقلة بعدة معان.

ح ـ الالتزام قدر الإمكان بالقوائم الدلالية والسوابق واللواحق والصيغ القياسية التي يعدها المجمع الموحد.

ط ـ جواز اللجوء إلى النحت أو التركيب المزجي بشرط أن تكون اللفظة المنحوتة مقبولة أو شائعة.

ي ـ استعمال الكلمات الدخيلة أو المستعربة عند اللزوم.

ك ـ اختيار اللفظ الأسهل من بين مختلف اللغات الأجنبية لنقله إلى العربية بأخف ما يمكن على اللسان العربي دون التزام لغة أجنبية واحدة.

ل ـ الحرص في استعراب الكلمة على وضعها في صيغة يسهل جمعها والنسبة إليها والاشتقاق منها.

م ـ اعتبار المصطلح المستعرب عربياً يخضع لقواعد اللغة العربية.

ن ـ جواز التصرف في صيغ النسبة للتمييز أو منع اللبس وجواز النسبة إلى المفرد والجمع(٢٠).

٦ ـ من ثمار التنسيق: كانت أولى المحاولات في سبيل توحيد المصطلحات تكليف لجنة المصطلحات العلمية في كلية الطب بالجامعات

السورية وضع ترجمة عربية لمعجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات للدكتور « Clairville» ثم كانت الخطوة الثانية صدور المعجم الطبي الموحد بإشراف اتحاد الأطباء العرب وبالتعاون مع مجلس وزراء الصحة العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ويشتمل المعجم على المصطلحات الطبية باللغات الثلاث: الإنجليزية والفرنسية والعربية. وقد جاء في مقدمته المنهج المعتمد في وضع المصطلحات وتوليدها على النحو الآتي:

١ ـ استعملت كلمة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبي، ولم تستعمل المترادفات إلا فيما ندر.

٢ ـ استعملت الكلمات العربية المتداولة التي استعملها الأطباء العرب الأقدمون إذا كانت تفي بالغرض العلمي وترك الكلمات الدخيلة التي وجد مايقابلها في العربية.

٣ ـ استبعدت الكلمات الدخيلة إلا إذا كانت اسماً لشخص أو مشتقة من اسمه أو كانت مستعملة في لغات متعددة.

٤ ـ ابتعدت اللجنة عن الألفاظ الوعرة ما أمكن.

٥ ـ لم تلجأ اللجنة إلى النحت أو التركيب المزجي إلا فيما ندر كأن تكون الكلمة قد شاع استعمالها[٢١].

ويتبدى من خلال عرضنا السابق في وضع المصطلح وتوليده أن ثمة قواسم مشتركة بين الجهات المعنية، وأنه إذا خلصت النوايا فإن عملية توحيد المصطلحات ليست بعملية مستحيلة، وها هي ذي تجربة المعجم الطبي الموحد ماثلة أمامنا إذ إن الأطباء السوريين وهم السباقون في عملية التعريب تخلوا عن كثير من المصطلحات التي وضعوها من قبلُ في سبيل التوحيد، توحيد الفكر بين أبناء الأمة الواحدة، ولا تخفى على أي منا الفائدة الكبيرة من

تثبيت المصطلحات العلمية حتى لا تتبدل الحقائق بتبدل الألفاظ التي أفرغت فيها، إذ إن الألفاظ حصون المعاني، وتثبيت المصطلحات العلمية هو الحجر الأساس في بناء العلم، فإذا أقيم هذا البناء على أساس متحرك لم يبلغ الغاية التي أنشئ من أجلها على حد تعبير المرحوم الأستاذ الدكتور جميل صليبا والذي يرى أن تثبيت المصطلحات لا يفيد العلماء وحدهم بل يفيد العلماء والمتعلمين كما يفيد جمهور القراء فله إذاً فائدة تربوية وفائدة اجتماعية معاً.

أما الفائدة التربوية فهي أن تثبيت الاصطلاحات يستلزم تحديد معاني الألفاظ وتوضيحها فلا يستعمل اللفظ إلا فيما وضع له، ولا يدل على المعنى الواحد إلا بلفظ واحد وفي ذلك تيسير لعمل المعلمين والمتعلمين معاً لأن المعاني إذا كانت محددة سهل على المعلم شرحها، وعلى المتعلم فهمها، كذلك الألفاظ إذا كانت مطابقة للمعاني صار استعمالها أدق ووضوحها أتم. و أما الفائدة الاجتماعية فهي أن تحديد معاني الألفاظ يسهل على الناس التفاهم فيما بينهم، فلا يتكلمون بما لا يعلمون، ولا يمارون فيما لم يتضح لهم من المعاني، فإذا أردت أن تحسم الخلاف بين الناس، وتحقق التفاهم بين أصحاب المذاهب المتشابهة فابدأ أولاً بتحديد المعاني تحديداً علمياً واضحاً، وهذا التحديد يقرب الآراء بعضها من بعض، ويوفر على الناس الكثير من الجهد والوقت(٢٢).

ثالثاً ـ وضع المصطلحات وتوليدها بين المؤيدين والمعارضين والمعتدلين:

لم يكن ثمة اتفاق بين الدارسين على وضع المصطلحات وتوليدها، ولكل فريق أنصار وخصوم، ونحاول فيما يأتي تسليط بعض الأضواء على حجج الفريقين:

١ ـ المعارضون:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن اللغة العربية لغة بداوة تفتقر إلى التجريد ولا تستطيع حمل المصطلحات الحضارية، وأن العربية لا عهد لها بالمخترعات والمكتشفات الحديثة، وأن ثمة عدم دقة في مصطلحاتها الموضوعة على المصطلح الأجنبي، إذ إن المصطلحات العربية سواء أكانت قديمة مستمدة من التراث أم عربية حديثة مترجمة قد لا تكون دقيقة دقة المصطلح الأجنبي وأن لغة العلم إنما هي لغة عالمية، فضلاً عن قلة المصطلحات العربية القديمة وعدم جدواها.

ولقد حاول بعض الدارسين رصد مشكلات وضع المصطلح اللغوي المعاصر فوجد «أن أهم مشكلاته تتمثل في تعدد المصطلحات واللبس وعدم الدقة ونقص المصطلحات وعدم الشيوع وسيرورة المصطلحات الأجنبية. وعند بحث الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة وجد أنها تتمثل في حداثة هذا العلم في العربية، وتنوع البيئات التي يصدر عنها المصطلح»[٢٣]. ونتج عن هذه الأسباب اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيقي للمصطلح ووصول المعربين إلى أحكام مغايرة للواقع الحقيقي لحقيقة المصطلح وانشغال عدد من المتخصصين بالبحث عن مصطلح دقيق يؤدي المعنى بطريقة مثلى، وإظهار اللغة العربية على أنها لغة ضعيفة.

ويأتي في طليعة المعارضين لتأصيل المصطلح بالعودة إلى التراث المرحوم الدكتور محمد كامل حسين الذي يرى أن ثمة ضخامة في عدد المصطلحات التي نحتاجها في هذا العصر، وأن لافائدة من المصطلحات المعروفة لدى العلماء القدماء لقلتها من جهة ولأن المصطلحات القديمة مفردة لا تتبع نظاماً خاصاً، كما أن اختلاف المناهج ومذاهب التفكير العلمية تجعل التطابق بين مدلولات المصطلحات القديمة والحديثة محالاً.

ولقيت دعوة الدكتور محمد كامل حسين صدى لدى كثيرين حتى

إن الدكتور إبراهيم مدكور رأى أن قضية تأصيل المصطلح بالعودة إلى التراث أخذت تتراجع لديه، ودعا المجمع إلى جمع المصطلحات القديمة، وإن كان يرى أنها أصبحت لا تفي بالحاجة، ولا يتردد في أن يعرّب كما عرّب قديماً.

ويرى بعض الدارسين المعاصرين أن ثمة نقصاً في دقة التعبير عن المصطلحات الأجنبية الموضوعة باللغة العربية. ومن مظاهر نقص الدقة، التعبيرعن عدة مصطلحات أجنبية بمصطلح عربي أو لفظ عربي واحد، فقد ترجم المصطلحان substance, essence بمصطلح عربي واحد هو جوهر، علماً بأن الأول يعني المادة لا الجوهر.

ومن مظاهر نقص الدقة في المصطلح العملي عدم التوافق بين المصطلح ومايراد له من مدلول، فتوليد «مِصْعقة» في مقابل المصطلح الأجنبي par-atonnerre وهو اسم آلة من صعق للجهاز الذي يستقبل الصاعقة ويدرأ خطرها وأذاها غير دقيق ، وسمّاها آخرون «مانعة صواعق» والأدق أن تسمى «واقية صواعق» لأن هذا الجهاز لا يصعق ولا يمنع الصاعقة وإنما يجذبها ويذهب مفعولها فهو يقي منها، أما المِصعقة فهي تفيد عكس ذلك(٢٤).

ويرى بعض الدارسين المعارضين للجوء المعربين إلى النحت أن النحت يشوه الكلام العربي إن لم يؤخذ بحذر فلا مسوّغ للتمحل في الإتيان بلفظ «حلقظة» لأحلام اليقظة، و «الصوفي» للصورة الفنية.

٢ ـ المؤيدون:

يذهب مؤيدو العودة إلى التراث لوضع المصطلحات وتوليدها إلى أن شكوى المختصين من نقص المصطلحات العربية غير صحيح، فالعربية مقارنة باللغات الأخرى مطواع، ولها قدرة فائقة في ارتجال المصطلح ونحته أو

اشتقاقه، ولها من المرونة ما يمكنها السيطرة على المعاني بصيغها وحركاتها وغزارة مادتها ما يجعلها دقيقة وصالحة للتعبير، كما أن لها من ضروب التوليد ما يمكنها من إعطاء المصطلحات الجديدة نفساً جديداً، وهذا كله يعود إلى جذورها التي تزيد على ستة الاف سنة، فلن تعدم مطلقاً فيضاً من الألفاظ لتغطية مختلف المصطلحات.

وفي العصر الحديث ألفينا العربية لا تستعصي على استيعاب كل ما جدَّ من علم وتقنية معتمدة في ذلك على أصولها القديمة الأربعة: القياس والاشتقاق والتعريب والنحت فكثرت في العصر الحديث المترجمات والمعربات من الألفاظ وفق أساليب العربية وعلى وفق نظائر لها استعملها العرب في العصور المختلفة فترجموا عدداً كبيراً من الألفاظ الناجمة عن علم وصناعة على وزن اسم الآلة مِفْعال وفعَّالة، وبالمثل نحتوا ألفاظاً نمَّت العربية وواجهت بها كل عصر قبل ظهور الاسلام وبعده إلى عصرنا هذا الذي تطورت فيه الحياة فإذا نحتوا من عبد شمس وعبد الدار عبشمي وعبدري فإنهم نحتوا في العصر العباسي الهُوية والتلاشي، ونحتوا البسملة والحوقلة وفي العصر الحديث نحتوا درعمي نسبة إلى دار العلوم(٢٥).

والسير على نهج الفصحى في النحت يعين على ترجمة كثير من المصطلحات العلمية الكثيرة التي لا تؤدي العربية معناها كقولنا الدبابات البرمائية وهذا طريق من طرق نمو اللغة.

ويميل بعض الدارسين إلى أنه لا حجر على أي متكلم بالفصحى يصوغ جملاً عربية تشبه في نظامها جمل العرب في مفرداتها وأبنية كلماتها ودلالة ألفاظها، وإن لم تكن تلك الجمل بعينها مما قاله العرب، وقد أحسن «ابن جني» حين عقد في كتابه « الخصائص» فصلاً ذهب فيه إلى أن ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، فالاشتقاق الأصغر قياسي،

والمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد سبق بعضهم بعضاً في الوجود، ومنهم من يخطئ استخدام تكاتف بمعنى تعاون أو وضع كتفه إلى جانب كتف زميله(٢٦)، ويذهبون إلى التقيد بما ورد في المعاجم من صيغ ورفض مالم يرد فيها، ولطالما سمعنا «ليس من كلام العرب» إلا إذا نص النحويون على أن صيغة بذاتها قياسية.

ومن الواضح أن في ذلك تقييداً لا مسوغ له لأن اللغة أدق من قواعدها، وأوسع من معاجمها، وأن التقيد بما ورد منها في المعاجم القديمة ينقص من قدرتها على التطور والنمو، فهناك كلمات كثيرة لم يعرفها لسان العرب، وهناك ظواهر في بناء الجملة العربية الحديثة لا تكاد تبدو شائعة في الضوابط التي استخرجها النحاة من لغة القرون الأولى، فالجملة العربية الحديثة تعرف تراكم المصادر على نحو لم يعرف قديماً بالقدر والانتشار نفسيهما، ويعرف النثر العربي الحديث اتجاهاً إلى فك حالة الإضافة باستخدام حروف الجر(٢٧).

ويرى بعض الدارسين أن ثمة خطراً على اللغة العربية من الاقتراض اللغوي، ومن مخاطره ضياع القيمة التعبيرية للجذر العربي فكلمة «ورشة» المعربة عن workshop لا جامع بين مدلولها ومدلول الجذر «ورش» الذي يدل على الجموح.

ومن المخاطر أيضاً إرباك المعجمية العربية وذلك بإدخال جذور جديدة يصعب تصنيفها في إطارها الذي يعتمد على نظام الأسر اللغوية المؤلفة من الجذر واشتقاقاته، وهذا ما يؤدي إلى بلبلة فمثلاً كلمة «تلفاز» هل نضعها في «تلف» أو «لفز» أو نعتمد الأصل الرباعي «تلفز» على إشكالاته أو نعتمد الاسم كاملاً فنضعها تحت «تلفاز» أو «تلفزة»(٢٨).

ويذهب بعض الباحثين إلى الاقتداء بمنهجية سلفنا في وضع المصطلحات وتوليدها، «وهاهو ذا أبو الريحان البيروني ينـدد بالمترجمين الأوائل الذين أخذوا الألفاظ اليونانية وأدخلوها باللغة العربية دون بيان معناها الحقيقي فيقول في مستهل كتابه «تحديد نهايات الأماكن» مبيناً تأثير ذلك على المتعلمين «ونحن نراهم يستعملون في الجدل وأصول الكلام والفقه طرق المنطق ولكن بألفاظهم المعتادة فلا يكرهونها، فإذا ذكر لهم «ايساغوجي وفاطيفورياس، وباري أرمنياس، وأنالوطيقا» يشمئزون منها وحق لهم ذلك فالجناية من المترجمين إذ لو نقلت الأسامي إلى العربية فقيل «كتاب المدخل والمقولات والعبارة، والقياس والبرهان» لوجدوا أنفسهم متسارعين إلى قبولها غير معرضين عنها[٢٩].

وهكذا نرى أن أصحاب هذا الاتجاه لا يجيزون التعريب لأنهم يرون فيه إفساداً للعربية وتشويهاً لها وعندهم أن الترجمة هي السبيل الأوفق والأولى بالاتباع.

٣ ـ المعتدلون:

ويفضل هؤلاء في سياق تعريب العلوم البدء بمحاولة ترجمة المصطلحات الأجنبية التي يراد نقلها إلى الساحة العلمية، ولكنهم لا يعارضون نقل المصطلحات الأجنبية بطريق التعريب، وهم إذ يفضلون البدء بالترجمة لأن في الترجمة مزايا علمية وقومية يتمثل أهمها في الظفر بحقائق علمية تكسوها لباساً عربياً يرشحها للتمثل والهضم والاستيعاب في سهولة ويسر بالإضافة إلى ما يعنيه ذلك من إغناء اللغة العربية وتطويع مادتها.

واختيار البدء بالترجمة مشروط بشرطين متلازمين أولهما الفهم التام الدقيق لمفهوم المصطلح الأجنبي، وثانيهما أن يكون المصطلح العربي المقابل

مناسباً نطقاً وصياغة وخالياً من الشذوذ والإغراب في أصواته وبنائه أي أن تكون صورته النطقية مقبولة ومستساغة، وشكله الصرفي مأنوساً بحيث يسهل استخدامه بطريقة تعمل على استقراره وانتشاره في الوسط العلمي المعين، فإذا كان المصطلح العربي المناسب موجوداً بالفعل فنعم ذلك، وإلا كان اللجوء إلى ابتكاره بطريق التوليد.

وللتوليد جانبان:توليد في الصيغة وتوليد في الدلالة.

والتوليد في الصيغة قد يكون بالوضع أو النحت، ونعني بالوضع ابتكار كلمة جديدة من أصل عربي بطريق الاشتقاق أو القياس أو ما إلى ذلك من ضروب التوليد اللفظي فإن لم يسعفنا الحال لجأنا إلى النحت، وهو منهج مأخوذ به في اللغة العربية منذ أقدم عصورها.

أما التوليد في الدلالة فيكون بتوظيف كلمات قديمة في معنى جديد بالتوسع في دلالته على ضرب من المجاز فالتوليد يعني اختراع كلمة جديدة أو توظيف كلمة قديمة في معنى جديد.

وإذا لم يوفق الدارس إلى ترجمة مصطلحاته الأجنبية إلى مايقابلها في العربية بالوسائل المشار إليها فلا ضير عليه أن يلجأ إلى التعريب، والتعريب أسلوب مشروع وله أحكامه وضوابطه التي تعني في الأساس إخضاع المصطلح الأجنبي لشيء من التعديل أو التغيير في بنيته ليطابق النظم الصوتية والصرفية في العربية، فالتعريب في مجال المصطلحات تابع للترجمة وتال لها متى كانت الترجمة الدقيقة عصية المنال.

وإذا صعب الأخذ بالتعريب في ضوء ضوابطه وأحكامه المقررة فلا مانع من نقل المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية كاملة غير منقوصة، حتى يستقر مفهومه ويتضح بصورة لا لبس فيها ولا غموض. وليس ثمة بأس من

التعريب وخاصة في المراحل الأولى من نقل العلوم ولكن بأقدار مناسبة وحيث تكون الحاجة ملحة إلى هذا النهج(٣٠).

ويذهب بعض هؤلاء المعتدلين إلى القول إن التعريب يمكن أن يتم بكتابة المصطلح الأجنبي بالحروف العربية حينما يكون المصطلح لفظة شائعة في جميع اللغات مثال: رادار، إيدز أو سيدا، فاكس، يونسكو، وتتألف هذه الألفاظ كما هو معلوم من مجموعة حروف يدل كل واحد منها على معناه بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية على أن يكتب إلى جانب ذلك المعنى الذي تدل عليه باللغتين العربية والأجنبية. ومن الضروري كتابة الاسم الأجنبي بالحروف العربية وذلك حين يكون اسم علم أو اسماً لاتينياً لجنس من النبات أو الحيوان ولا يوجد له اسم مقابل باللغة العربية أو لا يمكن ترجمة ذلك الاسم مثل كوكا كولا، شامبانزي، كونغورو .....(٣١).

والواقع أن اللغة ليست بقاصرة عن تمثل المصطلحات الجديدة، وهذه المصطلحات الجديدة تتطلب تسمية لها فإذا لم توضع التسمية العربية فوراً استعملت التسمية الأجنبية واستخدمها الناس فسرت على ألسنتهم، والمسألة متوقفة على السرعة في وضع المصطلحات العربية تجاه مايقابلها من مصلحات أجنبية.

رابعاً ـ اجتهادات في وضع المصطلحات وتوليدها:

١ ـ من الاجتهادات التي ظهرت في مجال الاقتصاد مصطلح «الخصخصة» أو «التخصيص» مقابل المصطلح PRIVATI SATION وتعني نقل ملكية الدولة إلى الخواص.

ويتساءل بعضهم لماذا لا نستخدم مصطلح «الخوصصة» كما استخدمنا مصطلح «العولمة» بمعنى وضع الشيء على مستوى العالم، والصيغة

الصرفية واحدة هي «فوعلة» وتدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى مثل «قولبة» أي وضع الشيء في صيغة «قالب» والخوصصة ليست مشتقة من فعل خص يخص حتى يقال تخصيص بل من خاص مفرد خواص(٣٢).

والعولمة ترجمة لكلمة MONDIALIZATION الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي سواء تعلق الشيء بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. والكلمة الفرنسية المذكورة ترجمة لكلمة GLOBALIZATION الإنكليزية التي ظهرت أول ما ظهرت في أمريكا وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.. وبهذا المعنى يمكن أن نفترض أن الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع أي العالم كله.

٢ ـ ومن الاجتهادات في مجال اللغة استخدام مصطلح الألسنية لترجمة مصطلح LINGUISTIQUe الفرنسي و LINGUISTICS الإنكليزي. ولمصطلح الألسنية تاريخ طريف فقد اطرد الظن أنه مصطلح اختص به أهل المغرب عموماً ثم تواتر الظن بأنه أخص بالمدرسة التونسية لابتكار بعض أبنائها إياه، وكلا الظنين واهم إذ إن مصطلح الألسنية كان مولده في فلسطين، ثم احتضنت لبنان نشأته، وقد رافقته في نشأته جملة من المصطلحات المتبلورة ذهنياً منها مصطلح «المعجمية» ومصطلح «الثنائية» أما واضعه فهو اوغيسطين الدوميني حين نشر سنة ١٩٣٧ كتابه «المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية والسامية». ثم اطرد استعمال المصطلح في المدرسة اللبنانية خاصة عندما عززه أنيس فريحة وريمون طحان بسلسلة عام ١٩٧٢ عنوانها «الألسنية»(٣٣).

غير أن مصطلح الألسنية لم يكن بين المتخصصين العرب يسير التمثل

فكأنما ظل يجر إثم النسبة إلى الجمع، ولهذا السبب عدل عنه إلى غيره. ومن المادة اللغوية (لسن) انبثق المصطلح الأكثر تجريداً والأبعد ائتلافاً والأعم تصوراً وهو لفظ «اللسانيات»، وقد ظهر في الجزائر عام ١٩٦٦ وعززه ظهور مجلة اللسانيات عن معهد العلوم اللسانية والصوتية في عام ١٩٧١، وقد شاع المصطلح و استخدمته الدراسات على اختلاف مشاربها، ولكن المترجمين اللبنانيين مازالوا على مايبدو حريصين على استخدام المصطلح القديم. ولعل من الأفضل استخدام المصطلح الأكثر شيوعاً وانسجاماً مع القواعد العربية وأصولها.

٣ ـ وفي مجال النصوص وضع مصطلح النص المفرّع مقابل hyper-text، والنص المفرع في علم الحاسوب هو تسمية مجازية في تقديم المعلومات يترابط فيها النص والصورة والأصوات والأفعال معاً في شبكة من الترابطات مركبة وغير تعاقبية مما يسمح لمستعمل النص (القارئ سابقاً) أن يجول في الموضوعات ذات العلاقة دون التقيد بالترتيب الذي بنيت عليه هذه الموضوعات، وهذه الوصلات تكون غالباً من تأسيس مؤلف وثيقة النص المفرع أو من تأسيس المستعمل حسب ما يمليه مقصد الوثيقة(٣٤).

ففي كلمة (بحيرة) على سبيل المثال في المجال الأدبي يمكن أن تقود إلى أشكال البحيرات في العالم ماضياً وحاضراً، ويمكن أن تقدم أنموذجاً لبحيرة جنيف وحين يكون النص معداً إعداداً أدبياً يمكن أن تقدم أسماء وربما نماذج من القصائد التي قيلت في البحيرات وأحياناً اللوحات الفنية و غيرها، وقد يسمع الإنسان ولا ينظر فحسب صوت شاعر يلقي نصاً على شاطئ بحيرة أو هدير أمواج أو صوت رياح وهي تصفر فوق البحيرة، وللمستعمل أن يطلب أي مؤثرات مساعدة وعندها يصبح النص مرفّلاً.

والنص المرفّل hyper media هو مصطلح لاحق للنص المفرع وإغناء

له وقد دخل مجدداً في علم الحاسوب وعالم الإعلام والتربية، وهو في علم الحاسوب دمج الرسوم والأصوات والفيديو أوأي تشكيل آخر في منظومة ترابطية بشكل رئيسي لخزن المعلومات واستدعائها. وفي النص المرفل تربط المعلومات بشكل يسمح للمستعمل أن يقفز عند عملية البحث عن المعلومات من موضوع إلى آخر متصل به، ويسمح للمستعمل أيضاً القيام بتداعيات بين الموضوعات بدلاً من التنقل المفروض تتابعياً من موضوع إلى آخر كما في قائمة الفبائية. فمثلاً إن عرضاً متشعباً حول الملاحة قد يحوي وصلات بموضوعات مثل التنجيم وهجرة الطير والجغرافية والأقمار الصناعية والرادار. وإذا قدمت هذه المعلومات بشكل رئيسي من خلال صيغة النص فهي أقرب إلى النص المفرع Hypertext. أما إذا داخلها الفيديو والموسيقا والتشخيص أو عناصر أخرى في العرض فإن النص يكون مرفلاًhypermedia ، وهذا يعني أن الأخير أكثر تعقيداً وتنوعاً وأوفر حركة وأغنى ارتباطاً. والنص المفرع اشتق من مصطلح (فرع) الدارج في فن الشروح والحواشي عند العرب[٣٥]. أما المرفل فقد جاء في المعجم الوسيط رفل يرفل رفلاً ورفولاً ورفلاناً بمعنى جر ذيله وتبختر في سيره، ونلاحظ الحركة مع التبختر، ومنه المضعف رفّل يقال رفّل في ثيابه أو في مشيه أي رفل[٣٦].

٤ ـ ثمة من يفرق بين مصطلح (الحداثة modernity) الذي يعني نزعة عامة باتجاه روح العصر والمستقبل، وبين الحداثية، modernisim وهو مصطلح محدد يدل على تمذهب خاص منبثق من المفهوم العام للحداثة، وفيه أحياناً جنوح نحو التنكر للقديم والتهاون بسلامة اللغة.

وفي كل اجتهاد لابد من توخي الاختصار وسهولة النطق في المصطلح الدخيل حينما يعرب، وتحاشي المفردات التي أدخلتها الصحافة المسموعة أو المكتوبة في صورتها الأعجمية من غير صقل، وعلى سبيل المثال:

وضع برجزة على وزن فَعْلَلة بدلاً من بورجوازية، ويمكن أن نشتق منها الفعل تبرجز أي صار برجزياً.

ووضع تلفزة للدلالة على المصدر في حين أن تلفاز يمكن استعماله للدلالة على الجهاز. ووضع سترجة على وزن فعللة بدلاً من استراتيجية.

والمقصود من هذه الطريقة في الاشتقاق هو صقل الألفاظ الأعجمية وتهذيبها بتطويعها لكي تلائم الذوق العربي، خصوصاً أن بعض المفردات الأعجمية التي يحتاجها هي في أصلها طويلة فإذا جاءت في صيغة الجمع (استراتيجيات، تكنولوجيات) أو في صيغة المثنى «تلفزيونات» فإنها تصبح مستثقلة(٣٧).

خامساً ـ سبل الارتقاء بوضع المصطلحات وتوليدها:

من السبل التي يمكن اعتمادها للارتقاء بوضع المصطلحات وتوليدها:

١ ـ الإفادة من خصائص اللغة العربية ومرونتها في وضع المصطلحات وتوليدها وعدم اللجوء إلى وضع المصطلحات الأجنبية كاملة إلا إذا أعوزتنا سبل الاشتقاق والنحت والترجمة و المجاز.

٢ ـ سرعة البت في وضع البديل باللغة العربية ذلك لأن في التباطؤ والإمهال تعزيزاً لاستخدام المصطلحات الأجنبية وسيرورتها على الألسنة والأقلام، وعندها يصبح من الصعوبة بمكان محوها.

٣ ـ التنسيق بين الجامعات في الدولة الواحدة ثم بين هذه الجامعات والجامعات العربية وبين هذه الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحوث ومجامع اللغة والمنظمات العربية المعنية في العمل على توحيد المصطلح وسيرورته وانتشاره.

٤ ـ الاستعانة بأسلوب الفريق في وضع المصطلحات وتوليدها، على

أن يكون ثمة متخصصون في اللغة ومتخصصون في الترجمة، ومتخصصون في العلم نفسه .....إلخ.

٥ ـ اعتماد المجتمع وتقبله للمصطلحات، إذ إن اللغة ظاهرة اجتماعية وليست ملكاً لفرد معين، وقد اقترح بعضهم كلمة (مثّالة) مقابل (fax) واقترح آخرون (الناسوخ) ، إلا أن الاستخدام الذي شاع هو (فاكس) وهي كلمة عالمية، حتى إن بعضهم لجأ إلى استخدام الفعل منها فقال (فكّس) أي استخدم الفاكس أو أرسل فاكساً. وعلى هذا النحو أخذت كلمة (شيفرة) مقابل (chiffre) الفرنسية كما استخدمت كلمة (code) الإنجليزية، ولم يشع استخدام (راموز) العربية، وإنما شاعت كلمة (كود) الإنجليزية، وبعضهم أخذ الفعل (يشفّر) و (يكوّد).

٦ ـ العبرة في الاستخدام في شيوع المصطلحات وسيرورتها، فبعد أن استخدم الناس (التلفون) في كلامهم جاءت مقترحات (المحاور، المقول، الهاتف) وسرت بعد ذلك كلمة الهاتف، ولكن ليس ثمة مسوغ لاستخدام التلفون بعد ذلك ما دام البديل العربي موجوداً، واللغة العلمية لا تحيا إلا بالتداول والاستعمال، كما أنه ليس ثمة مسوّغ لاستخدام كلمات (الديموغرافية، والبسيكولوجية، والسوسيولوجية، والميتودولوجية) مادامت البدائل العربية لهذه الكلمات موجودة (السكانية، والنفسية، والاجتماعية، والمنهجية) وثمة أسماء انقرضت أو تكاد تنقرض من الاستعمال الدارج مثل (أوتوموبيل، وكلمة جورنال)، إذ طردتهما كلمتا السيارة والصحيفة أو الجريدة.

٧ ـ الابتعاد عن التمحل في وضع المصطلحات من قبل أفراد وفرضها على الآخرين، إذ لا مسوغ لاستخدام مصطلح تكنجة ما دامت المجامع وضعت التقانة مقابل تكنولوجيا وصدرت (استراتيجية العلوم والتقانة) على

النطاق القومي، وهناك من نحت كلمة الزمكنة لبعدي الزمان والمكان، و (يعصرن) لجعله ملائماً للعصر. وكما سبقت الإشارة إلى أن العبرة للاستعمال، فالاستعمال هو الذي يفرز، وهو الذي يعزز بقاء مصطلح دون غيره.

٨ ـ قيام الإعلام بمسؤوليته في تعزيز المصطلحات من خلال الكلمة المسموعة والمكتوبة والمرئية، فالتنسيق بين أجهزة الإعلام والمجامع والجامعات يسهم أيما إسهام في سيرورة المصطلحات وانتشارها.

٩ ـ الأخذ بالحسبان الأعمال المترجمة في الترقية لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات.

١٠ ـ تخصيص جوائز في الجامعات والمجامع والمراكز للكتب المترجمة التي تعتمد المصطلحات التي تم إقرارها وقبولها.

١١ ـ الربط الوثيق بين وضع المصطلح وتوحيده من جهة واستخدامه في الترجمة والتأليف والتدريس والبحث العلمي من جهة أخرى.

١٢ ـ العناية بالتراث والبحث في أمهات الكتب فيه، وفي المخطوطات العلمية، عن المصطلحات في ميادين العلوم المختلفة، وتوجيه الباحثين في معاهد التراث إلى اختيار موضوعات رسائلهم في الماجستير والدكتوراه في مجال التراث العلمي العربي.

١٣ ـ تمكين الدارسين في الجامعات من اكتساب المهارات اللغوية في اللغة الأجنبية وإتقانها إضافة إلى تمكينهم من إتقان المهارات اللغوية في اللغة العربية وذلك في ضوء نصوص وظيفية في مجالات اختصاصاتهم.

١٤ ـ اعتماد التقنيات والحواسيب في الترجمة وفي تعليم اللغة وتعلمها، واعتماد معاجم حاسوبية في العلوم المختلفة.

١٥ ـ الاستعانة بالأبحاث المتطورة بشأن الترجمة الآلية التي تدخل فيها اللغة العربية شريكة مع اللغات الأخرى.

١٦ ـ وضع مساق في العلوم والحضارة العربية على أن يكون متطلباً أساسياً في الكليات الجامعية تتضمن مفرداته الأصول التراثية في التخصصات المختلفة.

١٧ ـ تعزيز الانتماء إلى الأمة ولغتها، إذ بقدر مايكون الانتماء عالياً تتحقق الأهداف وتذلل الصعاب.

١٨ ـ ضرورة الانتقال من استهلاك العلم والتقانة إلى استنباتهما عربياً ورصد الأموال الكافية للبحث العلمي في جميع الميادين.

خاتمة

والخلاصة التي ننتهي إليها هي أن اللغة في تطور دائم، وأن سلامة اللغة العربية في تطورها ومواكبتها لروح لعصر، وأنه آن لنا أن نتجاوز موضوع قدرة اللغة العربية على توليد المصطلحات ووضعها إلى مشكلة أساسية في ظل العولمة، وهي أن نحافظ على ذاتيتنا الثقافية وهويتنا الحضارية، وأن يكون لنا نصيب في الحضارة البشرية والتجربة الإنسانية والإسهام في إغناء الحضارة الإنسانية نأخذ منها كما يأخذ غيرنا، ونبلغ الآخرين بلغتنا كما يبلغونا بلغتهم على حد تعبير عبد القادر المهيري، إذ لا مكان في هذا العالم إلا للأحياء المبدعين والأقوياء بإيمانهم وانتمائهم والمعتزين بأمتهم عملاً دؤوباً، وصدقاً مع مجتمعهم وأنفسهم، وعزيمة جبارة تذلل العقبات.

حواشي البحث

١ ـ الدكتور حامد عمار ـ من همومنا التربوية والثقافية ـ مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص ٥١.

٢ ـ الدكتور محمود أحمد السيد ـ شؤون لغوية ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٨ ص ٤٩.

٣ ـ الدكتور رفيق عطوي ـ تعليم اللغة العربية (صعوبات وحلول) ـ مؤتمر التدريس الفعال لمهارات اللغة العربية في المستوى الجامعي ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة ـ العين ١٩٩٨ ص ٣٠٢.

٤ ـ المرجع الثاني ص ٥٠.

٥ ـ سورة النور (٣٣).

٦ ـ الدكتور كاصد ياسر الزيدي ـ الوزن الحضاري للعربية و التحديات المستقبلية ـ مجلة التعريب ـ العدد السابع عشر ـ حزيران ١٩٩٩ ص ١٩.

٧ ـ الجاحظ ـ البيان و التبيين ـ الطبعة الثالثة ـ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١/١٣٩.

٨ ـ نقلاً عن الدكتور محمود أحمد السيد ـ المرجع الثاني ـ ص ٥١.

٩ ـ المرجع السابق ص ٥٤.

١٠ ـ أحمد الضبيب ـ المصطلح العربي في عصر العولمة ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٧٣ الجزء ٣ تموز ١٩٩٨ ص ٦٩٥.

١١ ـ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٤/٣١٥.

١٢ ـ شحادة الخوري ـ التعريب والمصطلح ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ـ المجلد ٧٣ الجزء الرابع ص ٨٠٩.

١٣ ـ الدكتور جميل صليبا ـ المعجم الفلسفي ـ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٧١ ص ١٢.

١٤ ـ أبو حيان التوحيدي ـ الهوامل والشوامل ـ القاهرة ١٩٥١ ص ١٠٤. نقلاً عن الدكتور جميل صليبا ـ المرجع السابق ـ ص ١٥.

١٥ ـ مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٢٢/١.

١٦ ـ محمود مختار ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولغة العلم ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة ١٩٨٥ الجزء ٥٧ ص ١٨.

١٧ ـ محمد هيثم الخياط ـ نحو منهجية موحدة لوضع المصطلح العربي الحديث ـ الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني ـ عمان ١٩٩٤ ص ٩٥.

١٨ ـ مجلة المجمع العلمي العراقي ـ بغداد سنة ١٩٦٩ المجلد ١٧ ص ٢٩.

١٩ ـ محمود السمرة ـ مجلة مجمع اللغة الأردني ـ العدد المزدوج ١٥ ـ ١٦ سنة ١٤٠٢ هجرية ص ٩٦.

٢٠ ـ محمد هيثم الخياط ـ نحو منهجية موحدة لوضع المصطلح العربي للحديث ـ مرجع سابق.

٢١ ـ مجلس وزراء الصحة العرب واتحاد الأطباء العرب ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ المعجم الطبي الموحد ـ الطبعة الرابعة ١٩٨٤ (المقدمة).

٢٢ ـ الدكتور جميل صليبا ـ المعجم الفلسفي ـ مرجع سابق ـ ص ٨.

٢٣ ـ مصطفى طاهر الحيادرة ـ مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر ـ ملخص رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة اليرموك بإشراف الأستاذ الدكتور سمير استيتية ـ مجلة التعريب ـ العدد السابع ـ حزيران ١٩٩٤ ص ٢٠١.

٢٤ ـ الدكتور ممدوح خسارة ـ إشكالية الدقة في المصطلح العلمي ـ مجلة التعريب العدد السابع ـ حزيران ١٩٩٤.

٢٥ ـ الدكتور كاصد الزيدي ـ الوزن الحضاري للعربية والتحديات المستقبلية ـ مرجع سابق ص ٢٠.

٢٦ ـ الدكتور رمضان عبد التواب ـ العربية الفصحى وتحديات العصر ـ محاضرات الموسم الثقافي الخامس بجامعة مؤتة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ص ١٦٤.

٢٧ ـ الدكتور محمود أحمد السيد ـ شؤون لغوية ـ مرجع سابق ـ ص ٥٣.

٢٨ ـ الدكتور ممدوح خسارة ـ مخاطر الاقتراض اللغوي على العربية ـ مجلة التعريب العدد السابع عشر ١٩٩٩ ص ٢٥.

٢٩ ـ الدكتور محمد زهير البابا ـ التعريب بين الماضي والحاضر ـ مجلة التعريب، العدد العاشر ص ٣٠.

٣٠ ـ الدكتور كمال بشر ـ التعريب بين التفكير والتعبير ـ مجلة التعريب، العدد التاسع ١٩٩٥ ص ٤٢.

٣١ ـ الدكتور محمد زهير البابا ـ التعريب بين الماضي والحاضر ـ مرجع سابق. ص ٤٤.

٣٢ ـ الدكتور محمد عابد الجابري ـ قضايا في الفكر المعاصر ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٧ ص ١٣٥.

٣٣ ـ الدكتور عبد السلام المسدي ـ قاموس اللسانيات ـ الدار العربية للكتاب ـ تونس ١٩٨٤ ص ٦٩.

٣٤ ـ الدكتور حسام الخطيب ـ الأدب والتكنولوجيا وجسر النص المفرغ ـ المكتب العربي لتنسيق الترجمة والنشر ـ دمشق ـ ١٩٩٦ ص ٧٩.

٣٥ ـ المرجع السابق ص ٨٠.

٣٦ ـ المعجم الوسيط ـ مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ج ١ / ط٣ / ص ٣٦٢.

٣٧ ـ الدكتور حنفي بن عيسى ـ القواعد العامة للترجمة ـ مجلة التعريب ـ العدد السابع عشر ـ حزيران ١٩٩٩ ص ٤٤.

٣٨ ـ عبد القادر المهيري ـ من قضايا العربية في عصرنا ـ مجلة المعجمية ـ جمعية المعجمية العربية ـ تونس ١٩٨٥ ص ٨.